الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

العقل العربي والتكنولوجيا

عامر القيسي
اعلامي

يقول اخر تقرير اصدرته مؤسسة الامم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم " اليونسكو " بشأن قضايا البحث العلمي في العالم، بان العالم العربي يحتل درجة واحدة في قاع التصنيف العالمي،وحسب التقرير فان العالم العربي ينفق ٠,٢ ٪ من الانفاق العالمي على البحث العلمي مقابل ٠,٧ ٪ لأسرائيل اي ان الاخيرة وحدها تنفق اربعة اضعاف ما ينفقه العالم العربي في هذا الحقل من حقول الحياة.والمكسيك(بلد الشاعر اوكاتفيوباث) الذي يملك ربع موارد العرب تنفق ٠,٤ ٪ ويذهب هذا التقرير مقارنته الى ان في الوطن العربي ١٣٦ باحثا لكل مليون شخص فيما يزيد على ضعف هذا الرقم عند الجارة تركيا التي لديها ٣٠٠ عالم لكل مليون نسمة فيما يرتفع العدد عند بلد جورج امادو كاتب رواية (ارض ثمارها من ذهب) الى ٣١٥ عالما لنفس العدد وتحتل بلد الساموراي التي خرجت مهدمة من قنبلتين ذريتين في اواسط القرن الماضي ولها خمسة الاف عالم لكل مليون ياباني.واهتماما بنشر العلم وثقافته يقول التقرير(ففي الوقت الذي ينشر الوطن العربي ٠,٩ ٪ من نسبة المنشورات العلمية في العالم فان النسبة لدى الاتحاد الاوربي ترتفع الى ٤٠٪ فقط والولايات المتحدة ٣٢٪)

نظرة تاملية لهذه النسب واخرى لمستويات التقدم بيننا وبين هذه البلدان تشير الى الارتباط الوثيق بين الاهتمام بالبحث العلمي والعلماء والثقافة العلمية ومستويات تطور البلدان وهذه حقيقة ثابتة منذ زمن بعيد.لكن المفارقة المحزنة تكمن في ان البلدان العربية التي نشأت على تخوم مياهها أ قدم الحضارات والبعض منها الان من اغنى اغنياء بلدان العالم،تحتقرالعلم والعلماء والثقافة العلمية عندما تبخل عليها بمبالغ بسيطة من الملايين المتخمة في البنوك والاسراف الغبي الاستهلاكي وتتبجح بعض الدول العربية الغنية في انها بنت اكبر فندق سياحي في العالم بمواصفات خدمية تكنولوجية عالية المستوى، دون ان تكون قادرة على المباهاة بمهندس معماري واحد من سكانها ساهم بشكل او باخر في التصميم والبناء او بفطحل تكنولوجي ساهم بشكل ما في الانجاز الذي صنعه الاخرون باموال لم يصنعها او ينتجها عقل او تفكير عربي!!

السؤال المهم مالذي يجعل بلداننا مقاربة لنا في كل المستويات واقل منا ايضا واخرى سباقة لنا في كل المجالات تنفق من قوت شعبها اليومي هذه النسب من المبالغ على البحوث العلمية والعلماء والثقافة العلمية في الوقت الذي نكون نحن في اسفل سلم النفقات على العلم والعلماء؟

الجواب بكل بساطة يتلخص في ان النتاج المادي العلمي هو ابن الفكر والبحث والتفكير فالفضاء غزاه كاتب قصص خيال علمي انكليزي(جي ويلز) قبل ان تذهب الى هناك (ابولو) و (سكاي لايب) وقبل ان تصعد الكلبة (لايكا) وقبل ان يدور رائد الفضاء السوفيتي (يوري غاغارين) حول الارض وقبل ان يغرس رائد الفضاء الامريكي(ارمسترونغ) العلم الامريكي في تربة سطح القمر عام ١٩٦٦ حيث اعتبره متخلفونا بأنها كذبة وان الخطوط الحمر تم تجاوزها وان الغرب يسخر من العقل العربي!.

وبرغم الحقائق التي تؤكد الاهمية الاستراتيجية للفكر العلمي الاننا مازلنا منشغلين بديكور هذه الاستراتيجية ففي الوقت الذي نبني البنايات ونعلق اللافتات عليها، المركز الفلاني للبحث العلمي، مركز بحوث....،مركز فلان للاستراتيجية العلمية، نكتشف بكل خيبة انها مراكز لدوائر مخابراتية او انها في افضل الاحوال مقاه لتبادل الافكار العائلية والندوات الهابطة المستوى وصناديق حسابات لرواتب مجزية لاناس يركبون مركب العلم كما يركب السياسيون مركب السياسة! ثم نذهب لنشتري السيارة وقداحة السكائر وحبوب الفياغرا. وفوق هذا وذاك يرحل اصحاب العقول العلمية السليمة والحرة بعيدا الى البلدان التي تحقق هذه النسب العالية من الاهتمام بالبحث العلمي والثقافة العلمية لخلق مجتمعات اكثر استغلالا للمنجز العلمي وتكنولوجيا العصر القائمة على مبدأ البحث اساسا.

ومن دون الدخول في تفصيلات مملة نقول بان الاهتمام بالبحوث العلمية نابع من حقيقة ان البحث العلمي القائم على قواعد الية عمل سليمة وصحيحة تجيبك على السؤال الازلي.

ما العمل؟

فتعرف بالضبط ما ينبغي عليك عمله لكي تنتقل من درجة الى اخرى في سلم التطور والتقدم الذي نلهث وراء منجزاته في بلدان الدنيا.

قال لي احد الاصدقاء الذي دار الدنيا دورتين بانه عجز ومنذ اربعة عقود عن ان يجد منجزا علمياحقيقيا برسم علماء منطقتنا في عواصم الدنيا المتطورة، مأزق حقيقي تعانيه مجتمعاتنا التي اذا استمر معدل نموها او حقيقة تأخرها بهذه المستويات سنجد انفسنا ذات يوم نعود لركوب الجمال فيما تعقد المؤتمرات العلمية على سطح القمر!

الأسس الأمريكية للفساد في العراق

سلمان النقاش
كاتب

في تقرير قدمه هنري واكسمان العضو الديمقراطي البارز في الكونغرس الامريكي بتاريخ ٢٠٠٣/٩/٢٦ امام لجنة الادارة والميزانية في الكونغرس قال فيه (لامريكا مصلحة كبيرة وحيوية في اعادة اعمار العراق وعلى الادارة الامريكية ان تلتزم بشكل جاد بالشفافية والمسؤولية المحاسبية) وفي تعليقه على العقود التي حصلت عليها شركة هاليبرتون الامريكية في العراق دون منافسة مع شركات اخرى اتهم واكسمان نائب الرئيس الامريكي ديك جيني بأن معظم ملايينه جاءت من هاليبرتون. الشركة التي دار حولها اللغط الاعلامي بشأن مسؤوليتها عن تجهيز القوات الامريكية بالوقود خلافا للاسعار السائدة.

وفي مؤتمر صحفي كشف المفتش العام للقوات الامريكية في العراق عن سوء ادارة الاموال المخصصة لاعادة الاعمار في العراق وقد قدر حجم الفساد في هذه الاموال بما مقداره ثمانية مليارات.. وعندما سئل الحاكم المدني بريمر عن ظواهر الفساد التي كانت ترافق عملية التعاقد مع المقاولين الثانويين العراقيين راح يبرر ذلك بانه ضروري لتنشيط السوق الداخلية العراقية بما يضخ فيها من العملة الاجنبية التي كانت تهرب الى الخارج.

اما فيما يخص صندوق التنمية لاعمار العراق الذي وصلت ايراداته الى ٢٠,٧ مليار دولار والذي كان يدار من قبل لجنة مكونة من الامريكان وخبراء ماليين فلقد غابت بشكل واضح كل دواعي الشفافية وحجبت عن الاعلام والمواطن العراقي مصير هذه الاموال وكيف صرفت..

ومن ناحية اخرى فان الدعوة الى تشجيع الاستثمار والانفتاح على السوق العالمية كان يستدعي بعض التشريعات التي تحد من قيادة القطاع العام والاتجاه الى اقتصاد السوق وهذا بدوره يتطلب تدخلا اداريا مبرمجا من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية الذين يشترطون حجب دعم الدولة للسلع الاساسية ومن اهمها الوقود والكهرباء وخدمات مهمة اخرى وخفض الضرائب على الواردات. لكن تردي الوضع الامني وخشية المستثمرين من العمل في العراق ادى الى اغراق السوق العراقية بكافة البضائع المنزلية والغذائية وكافة متطلبات السوق مما خلق حالة من انهيار الصناعات العراقية سواء التي تنتجها الدولة او القطاع الخاص.. ومع برامج اعادة بناء القوات المسلحة العراقية بكل صنوفها تحملت الميزانية العراقية ذات المورد الاحادي الجانب كل ذكاء قراصنة المجهزين للاسلحة والتجهيزات الاخرى لا بل حتى فيما يتعلق بارزاق الجنود اضافة الى عقود التدريب التي اختصت بها شركات امريكية خاصة لهذا الغرض.. وعندما صدرت القوانين في استحداث جهات رقابية لمكافحة الفساد الاداري والمالي الذي سوف يرافق عمل مؤسسات الدولة وتشكيلاتها المتعاقبة حسب النظام الديمقراطي تم استثناء كل ما يمت بصلة الى قوات التحالف ومنحهم الحصانة عن أي مسائلة قانونية بهذا الشأن واكتفت الاجهزة الرقابية التي تشكلت باخطار السفارة الامريكية عن نتائج تحقيقاتها التي تؤشر الى وجود العنصر الامريكي في بعض قضايا الفساد المتداولة. واستطاع الامريكان بواسطة الجنسية المزدوجة لبعض المسؤلين من تهريب الكثير منهم ممن ثبتت بواسطة احكام القضاء تهمة الفساد عليهم ولا داعي لذكر الاسماء فانها باتت معروفة.

ان تاريخ الفساد الاداري والمالي في العراق يسجل اعلى مستوى له في زمن النظام السابق لكن اشكاله كانت تاخذ الفساد الاكبر عند عائلة صدام وعشيرته المقربين اما الموظفون الاخرون فكانو يكتفون بما يبتزونه من المواطن حين يطلب منهم خدمة تخص عملهم ونادرا ما كانت ترتكب جرائم كبرى تتعدى مسائل الرشوة او التلاعب.. اما قضايا العقود فكانت من اختصاص الطغمة الحاكمة ولهذا فان دائرة الفساد المالي كانت محصورة لدى هؤلاء.

واليوم اذ يؤشر تقرير منظمة الشفافية العالمية الى ان العراق يحتل المرتبة الثانية في الفساد بعد بلدين يصنفان اضافة الى هذا من افقر بلدان العالم فيثير استغرابنا حملة الديمقراطيين في الكونغرس الامريكي حول اتهام الحكومة العراقية بانها هي التي ادت الى استشراء الفساد وان الادارة الامريكية تتستر على هذه الحكومة بهذا الشأن وان ما تعكزت عليه هذه الاتهامات هو لجوء السيد راضي حمزة الراضي الرئيس السابق لهيئة النزاهة الى امريكا وبحوزته حزمة كبيرة من الوثائق ذات الصلة بقضايا الفساد التي حسبما يدعي بانها لمسؤولين كبار في حكومة بغداد الحالية ويأتي لجوئه هذا بعد ان تم استجوابه في البرلمان العراقي حول بعض ما وصل من تقارير وضعته في موضع المساءلة. ونعتقد ان الامر لا يحتاج الكثير من الفطنة لكي نعرف الدوافع وراء مثل هذا التشهير بالحكومة العراقية مع افتراض وجود الفساد كما هو موجود عند الجانب الامريكي، انه بلا شك ضغط باتجاه تاكيد ما يتوصل اليه الديمقراطيون في معارضتهم للادارة الجمهورية بشأن الملف العراقي.. اننا فوجئنا ايضا بتقرير اصدرته السفارة الامريكية يؤشر بطريقة مشابهة الى الفساد وينكأ جرح الطائفية المقيتة في تفسيره لبعض اوجهه في العراق وهذا يدعونا الى التساؤل اما كان من الاجدى للسفارة التي تمثل الادارة ان تتاكد مما قدمه السيد راضي الراضي امام الكونغرس الامريكي وحثه على تسليم هذه الوثائق الى الجانب العراقي ليتسنى للجهات التي ساهمت الادارة الامريكية باستحداثها في العراق في ان تضع يدها على المفسدين الذين يساهمون في ارباك العملية السياسية التي تسعى واشنطن لانجاحها.. اما كان من الاجدى للسيد راضي الراضي ان يقف امام البرلمان العراقي ويدافع عما نسب اليه بعراقية خالصة دون ان يلجأ الى برلمان امريكي حسبما علق السيد موسى فرج الرئيس الحالي للنزاهة الذي سأله الاعلامي عبدالحميد الصائح في قناة البغدادية عن احتمالية هروبه اذا ما تعرض لنفس الموقف فاجاب ((لم اقف الا في حضرة العراقيين لادافع عن الحق)).

وبرغم ذلك فلقد صرح السيد موسى فرج بتنصل السفارة الامريكية عن هذا التقرير وانها اذ تدعو الى مباركة الاستراتيجية العراقية الجديدة لمكافحة الفساد الذي يضمن حسب تعبير رئيس الهيئة مستقبل اكثر اطمئنانا للفقراء واشار ايضا الى ان الجهود تتركز اليوم في تنقية حسابات شبكة الحماية الاجتماعية للشريحة الاكثر تضررا في عراق اليوم

لماذا تخلّف المسلمون وتقدّم غيرهم؟

مهدي النجار
كاتب

علينا أن لا نعيد الآن بخيبة السؤال الارسلاني الشهير، لماذا تخلف المسلمون وتقدم غيرهم؟!! (عنوان كتاب شكيب ارسلان / مصر١٩٣٩) برغم ما يسلم به هذا الاستفهام عن وجود أزمة حقيقية في واقع وثقافة الاجتماع العربي/ الإسلامي اهتم بها مصلحو نهاية القرن التاسع عشر في مشاريعهم التصحيحية والتجديدية والنهضوية منذ رفاعة الطهطاوي ومن عاصره وتلاه...علينا الأهم من ذلك أن نعدل صيغة السؤال على نحو: كيف تقدم الآخر؟!! منذ عصر النهضة (القرن السادس عشر) اكتشف الآخر (الغرب) أهم المبادئ المخصبة للعقل والدافعة باتجاه تبلوره ونشأته ثقافيا واجتماعيا وسياسيا ودينيا، نقصد مبدا التسامح (to lerance الفرنسية) بكونه المبدأ الأول لقانون الطبيعة، المبدأ الأول لحقوق الإنسان كافة، فالتسامح كما دعا إليه فولتير: نتيجة ملازمة لكينونتنا البشرية، أننا جميعا من نتاج الضعف.كلنا ضعفاء وميالون للخطأ، لذا دعونا يسامح بعضنا بعضا ونتسامح مع جنون بعضنا بعضا بشكل متبادل، وذلكم هو المبدأ الأول لقانون الطبيعة، المبدأ الأول لحقوق الإنسان كافة، ومن هذه اللحظة بالذات خرج الغرب من ظلامية القرون الوسطى، فلت من دوائر التعصب وتجاوز اسيجة الانغلاق والمحظورات....كيف تقدم؟!...في فضاءات واسعة من التسامح، بدا العقل هو الذي يحكم الحياة والطبيعة، وبفضل ذلك كما يقول د.فيصل السامر: فإن أوربا وصلت إلى ما وصلت إليه من سيطرة على الطبيعة وحرية في الفكر واقامة أنظمة سياسية ديمقراطية، تحترم حقوق الإنسان وتحترم القانون وتحقق المصالح العامة للمواطنين (العرب والحضارة الأوربية/بغداد١٩٦٦). لقد اشتغل العقل الغربي في فضاء التسامح على ناحيتين:

الناحية الأولى:وضع تراثاته الثقافية كاملة بما فيها الدينية، تحت المساءلة والفحص والنقد التاريخي (وضعها تحت الغربلة) ناشداً استبعاد المكونات الفكرية و الفلسفية الخاطئة التي أنتجتها القرون الوسطى، استعان بانعطافته الحاسمة هذه بكل المعرفيات البشرية دون استثناء، هتك الحواجز بين عقله وعقول البشرية جمعاء، تفاعل معها دون شعور بالنقص ودون خوف من فقدان الخصوصية ودون مزاعم المكابرة.

الناحية الثانية: احدث قطيعة معرفية هائلة مع تلك التصورات القديمة التي تفسر الطبيعة وأحوال الناس والمجتمع، وانتقل إلى تفسيرات تمتلك شبكة من آليات الفهم الجديدة تُسخر كل ما تحققه العلوم والمعرفة من اجل تحليلاتها وبناء تصوراتها ونظمها الاجتماعية والسياسية.

ظل الاجتماع العربي الإسلامي داخل اسيجة التعصب والانغلاق الثقافي غريبا عن مبدا التسامح، بلغ الناس داخل هذه الاسيجة أقصى المهارات في طرد بعضهم بعضا، اقهارهم جسديا ومعنويا، افراداً وجماعات، مؤسسات وسلطات، بعضها يقهر بعضاً، إذا لم تكن معي فأنت ضدي، تاريخ مضطرب ودام من التعصب غاص في أوحاله الجميع.

ينبغي أن لا نبحث عن أسباب التعصب داخل الأفكار والديانات فحسب إنما ينبغي (وهذا هو الأهم) أن نفتش عنها كذلك في الواقع، من حيث هو (أي التعصب) ظاهرة بشرية استدعتها ورعتها بيئات اجتماعية معلولة، تسكنها فواجع الفقر وكوارث الانفجارات السكانية المروعة والأميات الأبجدية والتقنية، بيئات اجتماعية مهمشة تتخندق على أطراف المدن تستوطنها جماهير شبابية عاطلة، ضجرة، مستلبة، بجانب عدوانيات النظم الاستبدادية التي نجحت بتكرار نفسها تكراراً مملا وقابضاً للروح البشري، وقد فشلت في توفير حياة كريمة لشعوبها، سواء على مستوى المعاش والمعرفيات أم الحريات والحقوق المدنية، لذا تبدا التيارات الدينية والأفكار بالغلو والتطرف، أو الابتعاد عن خطوط التسامح كلما تفشت تلك الكوارث والأهوال في الكيانات الاجتماعية وضعضعتها الى مزيد من الضعف والتردي والإنهاك حتى درجات القنوط وتهشيم الشخصيات الفردية وإحباطها، يبدأ الناس بتفسير فواجعهم بأسباب تسليمية والتباسية، يشعرون بفرح غامر وهم يتعلقون بمنقذات ومخلصات وهمية، إلا أنها تبدو لهم واقعية وصحيحة، يستحق من اجلها سفك الدماء وبذل الغالي والنفيس، تتسع المخيالات الإنقاذية وتتشعب وتتشعبن (تتجذر في ثقافة الشعوب) وتحفر نفسها في التاريخ حتى تظهر بعد حقب من السنين وفي كل مرة، على أنها حقيقة الحقائق، أنها اليقين الراسخ الذي لا ينبغي الشك فيه، لامكان من الآن فصاعدا لنقد الذات، بمعنى نقد الثقافة، نقد التراثات والفلسفات والاسطرات، الكل يسعى لقراءة تاريخه قراءة تنزيهية وتبجيلية تعصبية، ويزعم أن تاريخه تاريخ تسامح وانفتاح، تاريخ حوار وعقلانية، دائما الآخر هو المتعصب ونحن المتسامحون، في حين إن هذا ليس حقيقة، كل واحد منهم (الفرقة/الملة/النحلة/ الحزب/السلطة/ الفرد...الخ) يعتقد بسمو أفكاره ومعتقداته، يخطأ المخالف له بالرأي ويؤكد تفوقه على الآخر، وبالتالي وحده الناجي لانه وحده الصح والبقية على ضلال، وإلا ماذا تعني هذه النزاعات التاريخية المستديمة في مجتمعات العرب والإسلام؟! ستخسر الكيانات (أو التيارات) السياسية/الاجتماعية/الدينية/ الثقافية، اكثر مما تربح حين توسع دائرة التعصب والانغلاق ولا تستوعب مبدا التسامح في ما بينها من جهة وبينها وبين العالم من جهة ثانية، الأمر الذي لا يهيء للعقل الشروط اللازمة للتفتح والازدهار، وبالتالي يعرقل اندراج المسلمين في مسارات الحداثة.

نحن .. وأمريكا

نزار قاسم محمد
باحث

ليس من الصعب ان يدرك أي متابع جاد للسياسة الخارجية الامريكية مدى الفارق بين الموارد الطبيعية والاقتصادية والبشرية الكبيرة التي تتمتع بها الولايات المتحدة وبين درجة النضج المحدود للغاية الذي تحقق في مضمار سياستها الخارجية. ان هذه السياسة تبدو كأنها لا تتلاءم مع موارد الولايات المتحدة فيما يخلق تناقضا موضوعياً بين ما ينبغي ان تكون عليه سياسة واشنطن تجاه العالم الخارجي انسجاماً مع وزنها الاقتصادي والدولي وبين هذه السياسة كما رأيناها ونراها الان. ان هذا التناقض غالباً ما يؤدي الى كوارث تلحق أضراراً بالغة بالولايات المتحدة نفسها فضلاً عن الدول الاخرى التي تكون موضوعاً لتطبيق هذه السياسات الخارجية غير الناضجة أحياناً وغير المنطقية في أحيان كثيرة أخرى. لذلك كثيراً ما نجد دولاً غربية حليفة للولايات المتحدة تتحفظ على السياسة الخارجية الامريكية خوفاً من ان تسيء الولايات المتحدة استخدام قوتها السياسية في الخارج وهو أمر كثير الحدوث في الواقع. أما اسباب هذا التناقض فانها متعددة، منها مثلاً حداثة عمر الولايات المتحدة كدولة ومنها ايضاً التركيبة الداخلية لنظامها السياسي وهي تركيبة صممت في فترة لم يكن للولايات المتحدة خلالها أي دور دولي ومن ثم فان مكونات النظام السياسي الامريكي وضعت على اسس محلية، وبقيت هذه الاسس حتى خلال الفترة التي تحتم على واشنطن ان تلعب دوراً عالمياً يتجاوز حدودها بكثير، ومنها ايضاً ما أسميه (العقلية المحلية) التي تميز المواطن الامريكي -على وجه العموم -اذ قد ينشغل المواطن بحادث رشوة (مثلاً) ارتكبه مسؤول محلي أكثر مما يهتم بقضية دولية تؤرق العالم وتحتل مقدمة نشرات أخباره وصحفه اليومية.

ان تعريف الولايات المتحدة باعتبارها قوة عظمى تولد من دخان معارك الحرب العالمية الثانية، أي اننا نتحدث عن فترة تجاوزت خمسة عقود بقليل من التجربة في المجالات الدولية وهي فترة غير كافية لانضاج السياسة الخارجية الامريكية. اضافة الى ذلك تاتي عوامل اخرى منها مثلاً ان العقل الامريكي العام تشكل منذ ولادة المجتمع الامريكي على ما يعرف (بالبزنس) ان صح التعبير، أي ان البزنس أصبح طريقة تفكير وطريقة حياة وكان لا بد لذلك بالطبع ان ينعكس على الجهاز الحكومي و من يشغلون مناصبه الرئيسية أيضاً. ان من يعين او ينتخب لشغل موقع مهم يذهب الى وظيفته وهو يفكر كيف يمكنه ان يستثمرها ليعبر منها الى موقع آخر يلي الوظيفة الحكومية ويحقق له فوائد مالية واجتماعية أفضل، فليس من النادر - في هذا السياق - ان نجد شخصاً يشغل موقعاً حكومياً لفترة ما ثم يخرج منه ليشكل شركة استشارية او ليلقي محاضرات هنا وهناك متقاضياً عشرة أضعاف ما كان يتقاضاه قبل ان (يلمع) نجمه بسبب الوظيفة الحكومية اياها. ان عقلية البزنس هذه -حين تطبق على المواقع الحكومية -تؤدي الى اختصار هذه الوظائف الى مجرد جسر للعبور الى مواقع أفضل مالياً واجتماعياً مما يعني حرمان الوظيفة المعنية من تراكم الخبرة والمعرفة اذ يدخل اليها الداخلون ليخرجوا بعد حين فور العثور على وظيفة أفضل.

ان الخلل يتعمق حين ننقل هذا التشخيص برمته لنضعه فوق بساط النظام السياسي الامريكي، اذ ان هذا النظام يؤدي -في أغلب الاحوال -الى تغيير الحكومة بأكملها كل أربع سنوات ليأتي طاقم جديد لمدة أربع سنوات اخرى وغالباً ما تضيع السنة الاولى في بحث المسائل والملفات المعلقة ثم يبدأ التحرك لسنة او سنتين ليتبع ذلك انصراف كامل الى التحضير للانتخابات الرئاسية التالية. يبدو من الواضح ان السياسة الامريكية الخارجية لا تفتقر الى عناصر الدراسة المتانية والمعرفة الكافية ولكن الى عنصر الاستمرارية الذي يضمن لها قدراً من الانسجام على مدار فترة زمنية كافية لتؤدي النتائج المطلوبة والافتقار الى الاستمرارية يؤدي الى غياب الاستقرار الداخلي في هيكل هذه السياسة ذاتها و بالتالي غياب الثقة الدولية فيها من الاصل.

لابد لنا من ان نسلم ان الولايات المتحدة قوة عظمى بحكم مواردها وامكانياتها وهذا امر ليس بوسع أحد تجاهله -بل ان اكثر الويلات التي ألمت بنا هي نتيجة تجاهل هذا الامر وانكاره -الا انه حين يظهر تناقض بين القدرات والسياسة الخارجية -وهو امر ليس نادر الحدوث -فان القضية لا تعود قضية حيرة الولايات المتحدة في التعامل مع عالم خارجي متناقض ولكنها تصبح قضية حيرة العالم في التعامل مع ولايات متحدة متناقضة.

ان هذا هو ايجاز شديد لآلية عمل المفاصل الرئيسية في السياسة الخارجية الامريكية مع اقرارنا ان المسألة معقدة وتحتاج الى معالجات أكثر تفصيلاً. ولكن ما يهمنا هنا على اي حال ان نعي الان اكثر من اي وقت مضى ان السياسة الخارجية الامريكية تتحدد الى درجة كبيرةتحت وطأة الاعتبارات المحلية. و لكن على الرغم من ذلك فان هناك عنصراً خارجياً مؤثراً لا يأتي انطلاقاً من المعطيات التي تضعها واشنطن وتتمسك بها لخدمة المصالح الامريكية وانما في اتجاه قدرة الدولة الخارجية المعنية على فرض تغييرات محدودة في السياسة الامريكية الخارجية بما ينسجم مع مصالح تلك الدولة بصرف النظر عن مصالح امريكا ذاتها، وبتعبير آخر ان ما يؤثر في السياسة الخارجية الامريكية -أحياناً -هو قدرة أي طرف خارجي على التأثير في هذه السياسة بشكل يتجاوز قدرة المصالح الامريكية على صياغة هذه السياسة بشكل مستقل، ولا يعني ذلك (في كل الاحوال) ان المسؤولية تقع على قصور آلية وضع هذه السياسة ولكنها تعني ان الطرف الخارجي المعني نجح في الضغط على مفاصل هذه الآلية (من خارجها) حتى وصل بها الى سياسة (مشوهه) لا تخدم المصالح الامريكية النمطية بقدر ما تخدم مصالح هذه الاطراف. فماذا فعلنا نحن في هذا المجال؟ اعتقد اننا لم نفعل أكثر من الهتاف والدعاء بسقوط امريكا ولكن لا امريكا سقطت ولا عدلت سياستها باتجاه يلائم قليلاً بعض مصالحنا السياسية. لقد آن الاوان ان نسعى الى بلورة فهم متماسك لآلية عمل السياسة الخارجية الامريكية والى تحسين مواقع تأثيرنا في صياغة هذه السياسة. ان علينا باختصار ان لا نعول على سياسة امريكية محددة وواضحة وثابتة باتجاه قضايانا، ينبغي علينا -بدلاً من ذلك -ان نراهن على قوة فعلنا نحن وعلى قدرتنا نحن في فرض مواقف بعينها أو التأثير على قرارات بعينها و ارغام الادارة على سحب قرارات بعينها . انها عملية صعبة وطويلة ولكن تجاهلها وبالتالي التخلي عنها لن يفيدنا في شيء اذ ستبقى السياسة الخارجية الامريكية على تأثيرها الذي تريده دون ان تنجح - ونحن أصحاب المصلحة الحقيقية في هذه السياسة -من التأثير بها.

اننا لا نفترض هنا ان تأثيرنا هذا سيصل بالولايات المتحدة الى الاقتناع بتفكيك اسرائيل -مثلاً - ونقل مكوناتها بعيدا عن المنطقة لان هذا لن يحدث الا ان الهدف يجب ان يكون هو الدفع باتجاه خلق توازن في السياسة الخارجية الامريكية. وذلك من خلال تشكيل موقف متماسك وفعال بما يجعل واشنطن تفكر مرتين قبل ان تتخذ قراراتها المتعلقة بنا وان بناء هذا الموقف يتوقف بشكل كبير على العمل الدبلوماسي والذي يجب ان يتجاوز اطار الاتصالات الرسمية المعتادة الى مضمار التأثير في الرأي العام الامريكي بكل الوسائل المتاحة. ان مخاطبة الرأي العام الامريكي عملية ذات نتائج طويلة المدى وهي معقدة ومرهقة ولكنها تبقى العملية الوحيدة ذات النتائج المؤكدة على المدى الطويل، صحيح ان قدرتنا ربما تبدو محدودة في هذا المجال بسبب التباين في الاخلاقيات والقيم بين مجتمعنا والمجتمع الامريكي الا ان نشاطاً مكثفاً ومدروساً وموحداً سيفيد كثيراً، لذلك يجب علينا ان ننطلق من فهم عميق للساحة الدولية التي نعيش فيها وصياغة اكثر الوسائل فعالية لتحقيق أهدافنا.